تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل للاقتصاد الجزائري

-دراسة تحليلية للفترة *2000-2011* –

Evaluation of the effectiveness of investment programs in creating dynamism in the labor market for the Algerian economy

Analytical study for the period 2000-2011.

بن عامر نبيل[1]،

Ben Amer nabil[1],

[1] جامعة سطيف 1

ملخص:

الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات، وكانت في كل مرّة تتم باسم الإصلاح، وتوالت الإصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح". بعد سنة 2000 كان للدولة (السلطة العامة) توجه مخالف ومغاير لما مورس من قبل، فارتأت بأن يكون لها دور أكبر في توجيه الاقتصاد بل أن تكون صانعة للتنمية الاقتصادية . من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي و المكمل بدعم النمو الاقتصادي و التجديد الريفي. ركزت فيه أولا على تخفيف حدة آثار وانعكاسات التصحيحات الهيكلية التي قامت بها بتدخل المؤسسات المالية الدولية، وثانيا حددت فيه الهدف بمكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني . إلا أن الواقع أعطى نتائج أقل مما كان مسطرا له وهذا ما يستوجب اعادة النظر و المراجعة الواقعية ،من اجل تحقيق استدامة لهذه التنمية في ظل الرشادة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: تقييم، تقييم فعالية البرامج الاستثمارية، سوق العمل، اقتصاد الجزائري

Abstract:

*T*he Algerian economy knew a set of transformations since its independence, under the designation of "reform". this reforms rolled from one phase to another in where it known as "the reform of reforms". After 2000, the country presented as the public authority, takes a contrary orientation to what practiced before, in order to striving to have a greater role in guiding the economy, and to be the maker of economic development. Through economic rehabilitation program, supplementing by the support of economic growth and rural renovation. Firstly, it

المؤلف المرسل: بن عامر نبيل،

focusing on reduction of structural corrections effects and implications undertaken by the intervention of the international financial institutions, Secondly, it aims to combating poverty, create jobs in order to achieve a regional balance and revitalization of the national economy. However the fact gave the results which are lower than underlined, all this, necessitates the revision and reconsideration realistic in order to achieve sustainable development under the effectiveness and rational economy.

Keywords: *Evaluation, Evaluation of the effectiveness of investment programs , the labor market, Algerian economy*.

مقدمة

منذ أن دخلت الجزائر في عملية الإصلاحات الاقتصادية أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وهي تسعى إلى توظيف اليد العاملة العاطلة عن العمل والتخفيف من نسب البطالة المرتفعة، وبعد انتهاء فترة الإصلاحات الاقتصادية. دخلت الجزائر عهدا جديدا من الإصلاحات الشاملة تحت برنامج الإنعاش الاقتصادي والمكمل بدعم النمو الاقتصادي والتجديد الريفي، من أجل التخفيف من حدة آثار وانعكاسات التصحيحات الهيكلية التي قامت بها بتدخل المؤسسات المالية الدولية، وكان الهدف من هذه البرامج هو مكافحة الفقر وإنشاء مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني .

الإشكالية الرئيسية

تدخل الدولة على الجبهة الاقتصادية-الاجتماعية بمجموعة من الخطط الاقتصادية، كان هدفه خلق ديناميكية بالاقتصاد الجزائري ككل ، **فإلى أي مدى كان لهذه البرامج الاستثمارية فعالية توظيفية للطاقة البشرية ، تكون خلاقة للقيمة المضافة بمختلف القطاعات الاقتصادية ؟**

الأسئلة الفرعية

1. في أي إطار من النظرية الاقتصادية وضعت مختلف البرامج الاقتصادية للفترة *2001 - 2014* ؟

بمعنى ما هو المسوغ في إطار النظرية الاقتصادية لتدخل الدولة بالاقتصاد ؟

2. ما هو واقع قطاع التشغيل و التوظيف و كيف هي تركيبة سوق العمل ؟
3. هل البرامج الاقتصادية الموضوعة من طرف الدولة و الممولة كليا منها، حققت هدف خلق عملة دائمة ذات إنتاجية بمختلف القطاعات الاقتصادية ؟ أم أن الأمر لا يعدوا أن يكون ظرفي في إطار سياسة تقوم على توزيع الريع ؟

منهج الدراسة

معاجلة إشكالية تقوم على التحليل لمعطيات و مؤشرات إحصائية لفترة الدراسة، يستدعي الاعتماد على أدوات المنهج الوصفي التحليلي .

المحاور العامة للدراسة

المحور الأول : مبرر تدخل الدولة في اطار النظرية الاقتصادية

أولا : مفهوم التخطيط الاقتصادي للتنمية

ثانيا :مسيرة الجزائر في تخطيط للتنمية

ثالثا: تخطيط التنمية بتوجه مغاير بغية تحقيق الاستدامة

المحور الثاني : مؤشرات عن سوق العمل

أولا : اتجاهات قوة العمل و مشاركة القوة العاملة

ثانيا : اتجاهات الاستخدام

ثالثا : اتجاهات الاستخدام القطاعي

رابعا : اتجاهات الاستخدام بين القطاع العام و الخاص

خامسا : اتجاهات البطالة بسوق العمل

المحور الثالث : النمو الاقتصادي و نمو الاستخدام

أولا :توزع القيمة المضافة VA بين مختلف القطاعات الاقتصادية

ثانيا : القيمة المضافة VA بين القطاع العام و الخاص

ثالثا : انتاجية العامل و الاستخدام

المحور الأول : مبرر تدخل الدولة في اطار النظرية الاقتصادية

أولا : مفهوم التخطيط الاقتصادي للتنمية

يتفق القسم الأكبر من الاقتصاديين من مختلف المدارس على أن التخطيط الاقتصادي حديث جدًا، ارتبط بالنظرية الاشتراكية العلمية، ولم يقتصر اتخاذ التخطيط الاقتصادي والبرمجة الاقتصادية على البلدان الاشتراكية والبلدان النامية بل لجأت البلدان الرأسمالية ، بما فيها المتطورة، إلى استخدام البرمجة الاقتصادية في إطار قطاع الدولة الرأسمالي الاحتكاري، وهنا تحول النقاش بين مريدي ومعارضي التخطيط أو البرمجة الاقتصادية من مجرد اقناع، إلى البحث في مفهوم واتجاهات وأسس وأدوات

وأجهزت التخطيط، مستواه وشموليته ومدى مركزيته ودوره ودور الجماهير الشعبية في عملياته ومراحله المختلفة، وفي مدى شموله للقطاع الخاص أو اقتصاره على القطاع الحكومي ...الخ، وأصبح القبول بالتخطيط الاقتصادي في إطار البلدان النامية يعني القبول بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، و القبول بدور الدولة الحاسم في هذه العملية و في مجال النشاط الاقتصادي للبلد من جهة أخرى. بإحداث تغيير شامل وجذري في العلاقات الانتاجية وفي هيكل الاقتصاد الوطني و ازالة التشوه و الاختلال المتعدد الجوانب و الموروث الذي يعاني منه، واجراء تنمية اقتصادية – اجتماعية .

التخطيط هو التوجيه الواعي أو الاستخدام الواعي لموارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاجتماعية، ويكون هذا من مهام جهاز التخطيط المركزي الذي تنشؤه السلطة المركزية، ويعني هذا أن استخدام التخطيط كوسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف يستتبع هيمنة السلطة المركزية فيما يتعلق باتخاذ القرارات الأساسية. إذا تدخل الدولة لتعبئة الموارد الكافية والضرورية وتوجيهها إلى تلك المشروعات ذات الأهمية الإستراتيجية لعملية التنمية .[1]

لكن يجب أن نعلم أن اعداد خطة اقتصادية عمل لا ينحصر في جهاز التخطيط وحده، بل ان تمة نشاطا اجتماعيا وحكوميا، ولذلك فإن القاعدة العامة هي أن أجهزة التخطيط في البلاد التي يلعب فيها التخطيط دورًا حقيقيًا ، ليست مجرد أجهزة ادارية، بل انها تحتل مركزًا في مستوى عال من جهاز الحكم ذاته . ويجب أن نعلم كذلك أن التخطيط لا يمكن أن يتحقق في أي اطار اقتصادي و اجتماعي و سياسي، فثمة هياكل معينة اقتصادية و اجتماعية وسياسية تسمح بوجود تخطيط حقيقي، وهياكل أخرى اقتصادية و اجتماعية وسياسية يترتب عليها ألا تتحول الخطط الى واقع أبدًا، أو أن يكون تأثير الخطط على الواقع محدودًا للغاية، وفي مثل هذه الحالة ليس هناك تخطيط حقيقي و إنما برمجة اقتصادية.

ثانيا :مسيرة الجزائر في تخطيط التنمية

عشية الاستقلال الوطني وفي غمرة طموح متحرر وضعت مجموعة من المخططات التنموي، اقترنت بتنامي النضال من أجل انتزاع الحرية و الاستقلال السياسي، و ضمان السيادة الوطنية على أراضي وثروات البلاد، وتزايد دور القوى السياسية الوطنية و التقدمية في قيادة مثل هذه النضالات، و مطالبتها باستخدام أفضل للموارد الاقتصادية المادية و البشرية المتوفرة للتخلص من واقع التخلف الشديد، و التبعية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية المتطورة.

لقد اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على الصناعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كخيار وحيد لأداء و تنفيذ هذا النموذج. و تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب و الصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيماوية، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعات الخفيفة، سخرت لانجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي 1966 و1990.[2] وحيث

تمويل مختلف المخططات الاقتصادية يعتمد بالمطلق على عائدات تصدير منتج واحد وهو النفط، الذي يشكل 95% من الإيرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر، وهذا عامل رئيسي وكافي لجعل الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.

إن نتائج الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموح المنتظر، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاعتمادات الموجهة إلى المشاريع الاستثمارية الجديدة لتدعيم المنشآت القاعدية ،كالطرقات والسدود والى قطاعات البناء و الزراعة و الصناعة الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني، إلا أن توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، مما جعل الاقتصاد يعتمد اعتمادًا كليا على الاستيراد في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار والسلع التجهيزية .[3]

ومما لا ينكر أن سنتي 1985-1986 كشفت الطبيعة الهشة للاقتصاد وللتوازن الاجتماعي في وقت سابق من هذا العقد. بسبب انخفاض سعر النفط الخام انخفض من 30 دولار إلى 14.5دولار للبرميل، وانخفاض معدلات التبادل التجاري بنسبة 50 %، و كان ذلك كافيًا للعصف بالصناعة في الجزائر، كما أضافت هذه الأزمة قيدًا رئيسيًا هو المديونية الخارجية، فخدمة الدين التي انتقلت بين عامي 1980 و 1989 من 32 % إلى 75 % من الإنتاج الداخلي الخام .[4]

الوضع الاجتماعي تأثر كثيرًا بالأزمة الاقتصادية، فخلق فرص العمل المقدر بنحو 138.000 وظيفة في عام 1984 ، انخفض في عام 1985 إلى حوالي 122.000، وإلى 116.000 في عام 1986 وإلى 88.000 في عام 1987، وفي المقابل حجم البطالة ارتفع أمام تراجع الاستخدام فانتقل من 635.000 عاطل في عام 1983 ، ممثلاً معدل بطالة بـ 16 %، إلى 1.200.000 عاطل في عام 1987 بمعدل 19.2%. وفي الوقت نفسه معدلات البطالة المرتفعة لم تزد إلا درجة العبء الديمغرافي، و عبئ الاستهلاك العائلي، فالقوة الشراء انخفضت بنسبة 15% في عامي 1987 و1988. كما أن عُدول الدولة عن الإعانات الاستهلاكية أدى إلى وجود ارتفاع في الأرقام القياسية للأسعار سنوات 1985-1988 بـ 46.7 %، ووجود حالات نقص مزمنة في المواد الاستهلاكية.[5]

بداية سنة 1990 شهد الاقتصاد ظرفا تميز بحصار منقطع النظير تمارسه القيود الخارجية ، وتدهور ميزان المدفوعات والتفاقم الخطير للديون الخارجية (اللجوء المكثف للقروض قصيرة المدى الذي يقلص الاستحقاق المتوسط للديون من سبعة إلى ثلاث سنوات) ،كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها لتفاقم من حالة الركود الاقتصادي ،وهذا الوضع بمجمله يعود مباشرة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1986 .

ولمحاولة تسريع المسار الانتقالي، شُرِعَ سنة 1991 ببرنامج التطهير المالي وإعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات العمومية بما فيها البنوك ،والذي ارتكز على اتفاق مع صندوق النقد الدولي (1991/06-1992/05) ،لإيجاد حلول للديون الخارجية ،لم يكن لها الأثر المنتظر سيما أنه لم يتم استكمالها، وبالتالي

تميز الوضع الاقتصادي مع نهاية سنة 1993، باستمرار الركود الاقتصادي، حيث تراجع معدل النمو ليصل (-2.1%) ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى أزيد من 27% ،النمو السريع للكتلة النقدية (+21%)، تفاقم المعدلات التضخمية (+20%)، تفاقم العجز المالي ليصل إلى 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي، التدهور المتزايد لميزان المدفوعات، قابله إغلاق الأسواق المالية الدولية في وجه الجزائر، أين أصبحت احتياطات الصرف بالكاد تغطي فترة من ستة إلى سبعة أسابيع فقط من الاستيراد، وخدمة الديون بلغت أكثر من 82% وكادت تتجاوز حد 100% سنة 1994.

إن جسامة واستمرار الاختلالات المالية الكلية و النقدية الكلية الداخلية و الخارجية، ترتب عنها بطبيعة الحال تأكيد الاستعجال لاستيعابها، بمعنى تنفيذ برنامج استقراريتم على أساسه إنعاش النمو و التشغيل ،و في نفس الوقت كان يتعين مواصلة المسار الانتقالي، بالانتقال من اقتصاد **موجه إداريا** إلى اقتصاد **موجه بآليات السوق** و المنافسة.[6] اعتمد في ذلك على برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (1افريل 1994-31 مارس1995) من أجل الاستقرار وتخفيض خدمة الدين الخارجي، وبرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل1995- مارس1998) بمجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية و المالية المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية و المالية الداخلية و خاصةً الخارجية، وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق. وتقوم هذه البرامج من حيث مرتكزها النظري على الأسس الفكرية للمدرسة النيوكلاسيكية.[7]

فإذا كان مهمة التعديل الهيكلي هي تصليح الإختلالات الاقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية و الإنعاش الاقتصادي، فتطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة أربع سنوات في الجزائر أعطى سياسة اقتصادية جيدة، لكنه لم يعطِ سياسة تنموية دائمة .

حيث نجد برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي و الموازنة العامة، إلا أنه على صعيد التشغيل الحالة العامة تقهقرت، نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف البرنامج، مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل. مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 لتصل إلى من 28 %سنة 1997[8]، و المقدرة بحوالي 2.3 مليون شخص ، 45 % من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة، بينهم 10% طردوا من العمل، 11 % بسبب التقليل من العمالة، و 11.4% نتيجة غلق المؤسسات، و 10.1% نتيجة لحل المؤسسات و البقية نتيجة الذهاب الإرادي .

ثالثا: تخطيط التنمية بتوجه مغاير بغية تحقيق الاستدامة

حقيقة، مرَّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات، وكانت في كل مرَّة تتم باسم الإصلاح، وتوالت الإصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح".[9]

بعد سنة 2000 كان للدولة (السلطة العامة) توجه مخالف ومغاير لما مورس من قبل ، فارتأت بأن يكون لها دور أكبر في توجيه الاقتصاد بل أن تكون صانعة للتنمية الاقتصادية ، والدافعة لكل ما من شأنه الرفع من النمو الاقتصادي وإقامة صناعات تنافسية .وهذا لا يعني التولي والرجوع إلى اشتراكية الستينات والسبعينات، بل في إطار السوق الحرة و الرأسمالية.[10]وضعت السلطة العامة برنامجين على طول الفترة 2001-2009 هما برنامج من أجل الإنعاش الاقتصادي (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009، إيمانًا منها أنه "بدون تحضير فضاء اقتصادي ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون إنشاء القدرة الشرائية. فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش، القائمة على الإصلاحات الهامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني، قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك اقتصادنا على المستوى الجغرافي و الاجتماعي. وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح أثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل".[11]وسعيا لتحقيق عملي لثلاثة أهداف ذات نوعية عالية: مكافحة الفقر، توفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الفضاء الجزائري. بتحسين محيط المؤسسات وتوفير الانجاز الفعال للاستثمارات المقررة.[12]

وبالموازاة مع هذا تم تدعيم ذلك ببرنامج دعم التجديد الريفي والذي ينفذ خلال الفترة 2010-2014. في واقع الأمر أريد من خلال هذه البرامج الاقتصادية تحقيق فعلي للمحاور أساسية للإستراتيجية التنموية

.

و الفلسفة الاقتصادية في ذلك « تكمن في بعث إنعاش الطلب الوطني دون تضخيم الطلب على الاستيراد. »[13]، وهنا سؤال ،كيف سيواجه الطلب المتزايد على الاستيراد ؟ فـ: « خلال السداسي الثاني من سنة 2001 وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي . أكدت الجزائر من خلال هذا الاتفاق خيارها للاقتصاد الحر، وبذلك دخلت بكل حزم في نهج اقتصاد السوق بإنفتاحها على المنافسة في إطار مجال اقتصادي يمثل 60% من تجارتها الخارجية .وعلى الصعيد التجاري ،ينص الاتفاق مع الاتحاد الأوربي على تفكيك الحواجز الجمركية عن جميع المنتجات الصناعية و الزراعية ومنتوجات الصيد البحري » .[14] بمعنى وجود ثنائية متناقضة تكمن في انعاش الطلب الداخلي و تحرير التجارة الخارجية (تحرير الاستراد)

بإختصار، نريد توسيع دائرة الإنفاق الحكومي، إنعاش الطلب الوطني (من دون الطلب الاستيرادي ؟) وهذا سيؤدي الى تتعزز قدرات الإنتاج المحلية وانتعاشها. بهذا الترتيب نجد بعض الباحثين الاقتصاديين ،يضعون هذا التخطيط للتنمية بهذا الشكل في اطار التنظير الكينزي .

الشكل 01: السياسة الكنزية لتنشيط الإنتاج وامتصاص البطالة من خلال اللجوء إلى الإنفاق الحكومي (سياسة مالية توسعية) (بشكل مبسط)

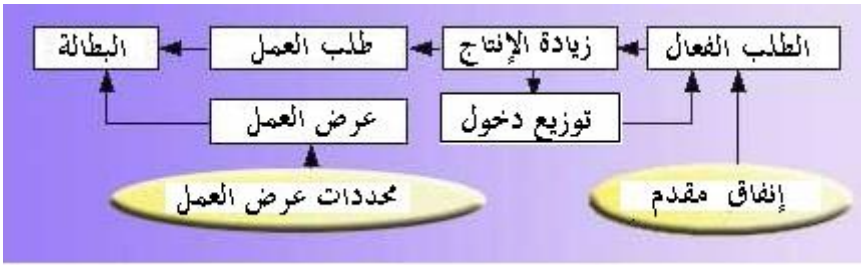

المصدر: من إعداد الباحث

نعم ، نقبل ان يكون هذا التخطيط في اطار التنظير الكينزي، إذا استطاع أن يخلق ديناميكية بسوق العمل وبالقطاع الانتاجي، وإذا استطاع أن يقيم صناعات تنافسية، و إذا استطاع أن يصل إلى الاستخدام الكامل أو ما دونه .فالتنظير الكينزي لم يقم على مجرد الإنفاق كإنفاق، بل من أجل ناتج الإنفاق. كذلك توسيع دائرة الانفاق الحكومي لخلق **الطلب الفعال** المحرك للنشاط الانتاجي، يشترط وجود راس مال مفعل (موجود على أرض الواقع) تجنبا لتأخر العرض الانتاجي عن الطلب، وكذا سياسة نقدية قادرة على تجنيبنا الوقوع فيما يسمى بمصيدة السيولة.

توسيع دائرة الانفاق الحكومي من خلال زيادة حجم الاستخدام و تأمين العمل للعاطلين، وضعت مرارًا في التنفيذ وباستعجال زائد وكان مردودها على الغالب منخفضاً، بسبب أن الهدف الرئيسي منها كان تأمين العمل للعمال المتسكعين بدون شغل ، وعلى سبيل المثال يستخدم القليل من الآلات لبناء الطرق بغية مضاعفة المهام اليدوية – أشغال المنفعة العمومية ذات اليد العاملة المكثفة - ، وتجمع الأوراق الميتة المتساقطة من الأشجار وتنزع الأعشاب الضارة يوميا من المساحات العامة باستخدام عمال متخصصين عاطلين، وتقام مشاريع قليلة الفائدة وغير مدروسة، فيغير بلاط وواجهات الإدارات العمومية فصليًا، وتقام مدارس لمحو الأمية لعجائز في عقدهن السادس، والحالة المتطرفة في هذا السياق من الأفكار ستكون تلك التي يتم فيها استخدام الرجال لحفر الأرض ثم ردمها بعد ذلك. كل هذا كان الهدف منه خلق الطلب الفعال، الا أن الواقع اظهر أن المؤسسات الانتاجية المحلية لا تملك المرونة اللازمة لمسايرة الزيادة في الطلب، هذا من جهة، ومن جهة اخرى لا تكلك القدرة التنافسية أمام المنتج المستورد، في ظل غياب القيود الجمركية الحمائية للمنتج الوطني. جعل هذا الانتعاش في الطلب الداخلي ، اولاً يوقعنا في معدلات مرتع من التضخم، وثانياً يزيد من حجم الاستيراد. ونظيف كذلك عجز المؤسسات

المصرفية على تعبأة الادخار في ضل ثقافة اكتناز يمتازبها الفرد هذا اوقعنا فيما يعرف بمصيدة السيولة (سيولة لا تدخل الدورة الاقتصادية بل تحتجز كنقود أو كمعدن ثمين - الذهب-) ، هذا بالإضافة الى وجود فائض سيولة خارج تغطية البنك المركزي، ما يفقد الدولة التدخل بسياساتها النقدية لتصحيح الآثار المترتبة عن خيار السياسة المالية التوسعية.

باختصار يبدوا أن هذه الاستراتيجية التنموية اكتنفها نوع من الاستعجال وعدم التريث لدراسة فاحصة ودقيقة لطبيعة الاقتصاد الجزائري واستكشاف نقاط القوى والضعف على مستوى كل القطاعات الاقتصادية، وكذا تحديد بدقة ومسؤولية للأهداف المراد تحقيقها. وبدون هذا نكون أمام لا استراتيجية تنموية ولا خطة تنموية بل أمام برامج ظرفية تفتقد لمقومات الخطة و الاستراتيجية التنموية.

المحور الثاني : مؤشرات عن سوق العمل

أولا : اتجاهات قوة العمل و مشاركة القوة العاملة

جدول رقم 01 :تطورات قوة العمل للفترة 2000-2010 الوحدة :مليون نسمة

البيان / السنوات	*2000*	*2001*	*2003*	*2004*	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*
القوة العاملة	8,15	8,57	8,76	9,47	9,49	10,11	9,97	10,32	10,54	10,81
نسبة التغير %	-	5,15	2,22	8,11	0,21	6,53	-1,39	3,47	2,22	2,54

المصدر : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

تسجل قوة العمل معدلات نمو موجبة نتيجة للنمو السريع في عدد السكان البالغين سن العمل فضلا عن زيادة معدلات المشاركة في القوة العاملة، التي عززتها الى حد كبير نسبة مشاركة النساء خاصة بالمدن، دون الريف التي تبقى فيه مشاركة المرأة محتشمة، فنجد أن معدل الإناث الناشطين اقتصاديا سنة 2010 بالحضر (16.3%) أكبر من الريف (9.9%) وهذا قد يكون راجع الى الطبيعة الاجتماعية التي لا تكون دائما في صالح المرأة بالريف، من ناحية التعليم ومواصلة مسارها التعليمي و المهني. في حين تراوحت نسبة الذكور من إجمالي قوة العمل تمثل أكثر من 82%على امتداد الفترة 2001-2010، وهي نسب جد مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث التي تتراوح بين 14% و17% لنفس الفترة كذلك.

نمو مستمر لقوة العمل (وصل الى 10.8مليون سنة 2010) لا بد أن ترافقه منظومة تعليمية متكاملة ذات أبعاد مبنية على رؤية واضحة وبدون ضبابية في وضع المناهج التعليمية، تكون قادرة على الاستيعاب الكمي و الكيفي لهذه الطاقة البشرية. وهذا يتطلب تغيير أسس و أساليب التعليم و مناهجه و مفردات الدراسة بمراحلها المختلفة اضافة الى ربط الجامعة بمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و

توسيع قواعد التعليم المهني و الفني و المتخصص، و تطوير البحث العلمي التطبيقي ... الخ ، والا فلا معنى لـ 300.000 وارد جديد لقوة العمل - في المتوسط - كل سنة. وهنا لا ننكر جهود الدولة كبيرة في مجال إصلاح منظمة التعلم و التعليم العالي ، حيث سخرت لهذا كل الإمكانات والوسائل المتاحة من أجل الارتقاء بمستوى ونوعية التكوين [15]، و الرهان على تهيأت المناخ الملائم و الضروري لتلقي المعرفة داخل المنظومة التعليمية من جهة ومدى التوفيق في استيعاب وتوظيف بكفاءة لمخرجات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى .

ثانيا : اتجاهات الاستخدام

للإحاطة بتطور الطلب على العمل (الاستخدام) ، نحلل طبيعة الاستخدام للحكم على مدى الاستقرار الوظيفي بسوق العمل، و الجدول رقم 02 يوضح طبيعة استخدام قوة العمل المشتغلة خلال الفترة 2000- 2010 :

الجدول رقم02 : طبيعة الاستخدام (الوظائف) .للفترة2000-2010 الوحدة: *الف عامل*

البيان السنوات	*2000*	*2001*	*2003*	*2004*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*
المستخدمون و المستقلون	29,23	29,32	27,76	31,7	32,09	29,28	29,03	29,16	29,52
الاجراء الدائمين	46,61	41,27	42,33	37,22	32,7	33,85	34,97	33,11	32,95
الأجراء غير الدائمين+المتربصين	19,47	20,97	22,67	22,88	27,4	31,18	30,79	32,74	33,38
مساعدو العائلات	4,69	8,44	7,24	8,2	7,81	5,69	5,22	4,99	4,15
مجموع القوة العاملة المشتغلة	*5725,9*	*6228,8*	*6684,1*	*7798,4*	*8868,8*	*8594,2*	*9146,0*	*9472,0*	*9736,0*

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz/emploi

الاستخدام بأجر دائم (الشخص الذي يشتغل بصفة دائمة وبأجر منتظم يدفع على كل ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر) عرف نوع من التراجع لصالح الاستخدام كأجراء غير دائمين و متربصين . وتفسير ذلك مرده إلى طبيعة سياسات و برامج التشغيل ذات الطابع المؤقت الذي عرفته هذه الفترة ، وبالتالي من الطبيعي أن نلحظ توسع في استخدام اليد العامل استخداما مؤقتا ينتهي بمدة العقد ، والإشكالية الاقتصادية هل لهذا الاستخدام مساهمة في الناتج المحلي، أو هو استخدام أخذته الدول على عاتقها بمناصب مؤقتة- عقود ما قبل التشغيل ومناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية - وبرامج

وسياسات لا تنشد من ورائها سوى امتصاص الفائض بسوق العمل – أشغال المنفعة العمومية ذات اليد العاملة الكثيفة - في إطار مجموعة من الحلول المؤقت ذات المردود الصفر، وتحت قيد توزيع الريع دون انتظار المقابل، و هو ما يعكس اللاستقرار الوظيفي بسوق العمل.

ثالثا : اتجاهات الاستخدام القطاعي

الجدول الموالي يبين كيفية توزع قوة العمل المشتغلة بين القطاعات الاقتصادية، وكذا معدل نموها من سنة لأخرى بكل قطاع:

الجدول رقم03 : استخدام قوة العمل المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية، للفترة 2001-2010

الوحدة: ألف عامل

القطاعات/ السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	21,06	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11	11,67
الصناعة	13,82	12,03	13,60	13,16	14,25	11,96	12,48	12,61	13,73
البناء و الأشغال العمومية	10,44	11,97	12,41	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14	19,37
التجارة و الخدمات و الإدارة	54,67	54,87	53,25	54,61	53,42	56,69	56,61	56,14	55,23
المجموع	6228,8	6684,1	7798,4	8044,2	8868,8	8594,2	9146,0	9472,0	9736,0

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

وفقا للمعطيات التوزيع القطاعي للاستخدام نجد قطاع التجارة و الخدمات و الادارة يعتبر الى حد كبير الأكثر استقطابًا لليد العاملة (نسبة الاستخدام أكثر من 50%) ،فهل هذا يعني أن قطاع التجارة والخدمات والإدارة، له مساهمة كبيرة في الإنتاج الداخلي وإنتاجيته أعلى من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما مكنه من استيعاب أكبر لليد العاملة ؟ أو بالأحرى هل يعني هذا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد خدمات ؟ الحقيقة أن هذه خاصية تمتاز بها الاقتصاديات الريعية، بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي، مما يسبب ازدياد ملحوظ في حجم العمل "غير المنتج " و الإنفاق الاستهلاكي " غير الضروري" الناجم عن ازدياد النفقات الحكومية .

كذلك لا يجب أن غفل نقطة مهمة كانت وراء تضخم الاستخدام بهذا القطاع ، تمثلت في انحراف برامج التشغيل المستهدفة لخريجي منظومة التعليم العالي (عقود ما قبل التشغيل) عن هدفها المتمثل في ادماج مخرجات التعليم بالقطاع الاقتصادي المنتج . أمام عجز القطاع المنتج (خاصة الصناعة أو البناء وأشغال عمومية) على الاستيعاب وكذا طبيعة التكوين لمخرجات منظومة التعليم، أي نجد التخصصات الأدبية و الادارية و الاجتماعية (تخصصات منتجة للبطالة) الاكثر تكوينا، و التي ليس لها

مكان لا بالقطاع الصناعي و لا الزراعي، الا وفقط قطاع التجارة و الخدمات والادارة العمومية التي لا تتطلب التخصص.

رابعا : اتجاهات الاستخدام بين القطاع العام و الخاص

الجدول رقم04 :حصة القطاعين العم و الخاص في الاستخدام لسنة 2010 *وحدة: ألف عامل*

	عامل	النسبة %
القطاع العام	3346	35
القطاع الخاص - المختلط	6390	65
المجموع	**9736**	**100,0**

المصدر : أعدت بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

ينظر الى القطاع العام (الحكومي) على أنه المستخدم الأمثل، فضلا عن كونه أحيانا الملاذ الأخير ، فالإصلاحات والسياسات الموضوعة من أجل تنمية القطاع الخاص لم تنجح في احداث تغير كبير في نمط الاستخدام بسوق العمل . فنسبة 35% من اجمالي حصة الاستخدام للقطاع العام كبيرة، ولعل الأسباب الكامنة وراء الدور المهيمن للقطاع العام في خلق فرص العمل بالجزائر متعددة، فالضغوط الاجتماعية على القطاع العام المرتفعة لمواصلة أداء دوره بوصفه مزود أفضل الوظائف و ظروف العمل. فالأجور وظروف العمل و الاستحقاقات و هيبة وظائف القطاع العام تبقى أعلى بكثير من تلك التي يعرضها القطاع الخاص. وتتسم هذه المسالة بأهمية خاصة للشباب المتعلمين، الذين يقفون في طوابير لسنوات على أمل الحصول على وظائف حكومية في حين يبقى عدد كبير منهم عاطل عن العمل أو مصنف في خانة " العمال المحبطين" .

كذلك تشكل مسالة توفر اجازة الأمومة و تسهيلات رعاية الاطفال و ساعات العمل المرنة، و انخفاض التفاوت في الأجور بين الرجال و النساء ، عوامل جذب قوية لاستمرار تفضيل المرأة لوظيفة القطاع العام .

خامسا : اتجاهات البطالة بسوق العمل

الجدول الموالي يظهر معدلات البطالة للفترة 2000-2010، حيث شهدت تراجع لتصل سنة 2010 حدود 10%.

الجدول رقم05 : معدلات البطالة للفترة 2000-2010

البيان / السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة %		27,3	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz/emploi

تمثل نسبة العاطلين عن العمل (20-34سنة) أكثر من 87%، وهذا يعكس صور عن ذلك الركود و عدم الحركية في المنظومة الاقتصادية ككل . ولا يخفى على أحد أن البطالة تؤدي الى حرمان الاقتصاد الوطني من مشاركة هؤلاء في انتاج الدخل القومي مباشرة، أو من المشاركة في النشاط الخدمي المؤثر على العملية الانتاجية بشكل غير مباشر من جهة أخرى ، ولكنها تؤدي من جهة أخرى الى تقليص معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي المحقق ومن حصة المواطنين في السلع المنتجة المعروضة في الأسواق بسبب مشاركة هؤلاء في اقتسام عملي لدخول المنتجين من الخدمات من جهة أخرى. كما تخلق هذه الحالة أوضاعًا استثنائية ومشكلات اقتصادية و اجتماعية و نفسية كثيرة وفي المقابل يظهر حجم الخسارة في مجال الاستثمارات المخصص للتعليم و الرفع من كفائة الموارد البشرية .

حقيقة اشكالية البطالة بالاقتصاد الجزائري معقدة جدا، لكثرة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المتراكمة نتيجة اختلالات عرفها الاقتصاد الجزائري منذ وقت بعيد. وكذا عدم واقعية سياسات التشغيل التي يغلب عليها التوجه للحد من البطالة (كهدف اجتماعي).

المحور الثالث : النمو الاقتصادي و نمو الاستخدام

شهد الاقتصاد الجزائري نموا مستداما بلغ سنة 2011 نسبة 2.4 %جاء في معظمه نتيجة للزخم النفطي ولارتفاع أسعار الطاقة، ولا يعتبر قطاع النفط في حد ذاته قطاع جذب للاستخدام في حين ان النمو الاقتصادي الناتج عن صادرات النفط يساهم في تمويل الخطط اقتصادية تنموية. وهنا يظهر اعتماد الدولة في تمويل البرامج التنموية للفترة 2001-2014 على مصدر وحيد هو عائدات قطاع النفط، ما يجعل تحقيق أهداف استراتيجية التنمية معرض تقلبات سعر برميل النفط، ولو أن هذا الاشكال لا يطرح على المدى القريب، لوجود احتياطي من العملة الصعبة (أكثر من 200 مليار دولار بصندوق ضبط الايرادات) .[16]

أولا :توزع القيمة المضافة VA بين مختلف القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم 06: القيمة المضافة بين مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة 2000 - 2010

الوحدة : مليار دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة المضافة بالاسعار الجارية	3430,8	3451,9	3645,9	4296,9	5099,6	6346,1	7345,4	8035,4	9348,2	8092,8	9689,5
VA لقطاع المحروقات	1616,3	1443,9	1477,1	1868,8	2319,8	3352,8	3882,2	4089,3	4997,5	3109,1	4180,3
نسبة VA خارج المحروقات	52,9	58,2	59,5	56,5	54,5	47,2	47,1	49,1	46,5	61,6	56,9

المصدر: : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz

القيمة المضافة خارج المحروقات تمثل 53% فقط من اجمالي القيمة المضافة، و هذا ما يعكس الأهمية الكبير لقطاع المحروقات في الاقتصاد ، وفي المقابل يعكس اختلال هيكلي في البنيان الاقتصادي. كثيرا ما ترفع شعارات " بناء اقتصاد لا يعتمد على المحروقات " و الحقيقة أن قطاع المحروقات ممول بامتياز لمخططات التنمية، بشرط تحقيق رشادة الانفاق العام بكل شفافية في ظل منظومة قانونية قادرة على الحفاظ على المال العام بتفعيل المسائلة و المحاسبة.

ثانيا : القيمة المضافة VA بين القطاع العام و الخاص

دراسة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة ضروري لمعرفة الحجم الاقتصادي لكل قطاع ومنه الأهمية الاقتصادية، فالقطاع الأكثر مساهمتا في القيمة المضافة له فعالية و كفأه في استخدام الموارد الاقتصادية .

الجدول رقم07 :توزع القيمة المضافة بين مختلف القطاعات للفترة 2000- 2010 الوحدة : VA مليار دج و الف عامل

الوحدة : مليار دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
VA للقطاع العام	457,8	427,7	478,6	536	596,7	652,1	675,4	749,8	760,9	816,8	827,5
النسبة %	**25,2**	**21,3**	**22,1**	**22,1**	**21,5**	**21,8**	**19,5**	**19,0**	**17,5**	**16,4**	**15,0**
VA للقطاع الخاص	1356,8	1580,4	1690,2	1892,1	2183,2	2431,1	2787,9	3196,4	3589,8	4167	4681,7
النسبة %	**74,8**	**78,7**	**77,9**	**77,9**	**78,5**	**81,2**	**80,5**	**81,0**	**82,5**	**83,6**	**85,0**

المصدر: : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz

مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج المحروقات شهدت نمو مستمر على حساب تراجع في القطاع العام وصلت الى 85% سنة 2010، وهذا نتيجة جهود الدولة في ترقية و ضبط القطاع الخاص، و كذا تقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات الخاصة و تشجيع الاستثمار المحلي. و في المقابل انحصار القطاع العام و تراجع دوره ضمن خطة التنمية المسطرة من طرف الدولة.

ثالثا : انتاجية العامل و الاستخدام

الجدول رقم08 : فائض صافي الاستغلال ENE ***و الاستخدام للفترة 2001-2010***

وحدة ENE : مليار دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ENE خارج المحروقات	2219,9	2307	2703,8	3103,1	4003,7	4561,2	4775,7	5292,7	4145,2	4910,7
حجم الاستخدام (الف عامل)	6228,8	6684,1	7798,4	8044,2	8868,8	8594,2	9146	9472	9736	9735
مساهمة كل عامل في ENE د ج	356393	345149	346716	385761	451434	530735	522164	558774	425763	504434
نسبة تغير مساهمة كل عامل %		**-3,15**	**0,5**	**11,3**	**17,0**	**17,6**	**-1,6**	**7,0**	**-23,8**	**18,5**
نسبة تغير الاستخدام %		**7,31**	**16,7**	**3,2**	**10,3**	**-3,1**	**6,4**	**3,6**	**2,8**	**2,8**

المصدر: : أعد بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ،www.ons.dz

الآن .. للإجابة عن مدى تحقيق هدف خلق عمالة دائمة ذات إنتاجية بمختلف القطاعات الاقتصادية ؟ أم أن الأمر لا يعدوا أن يكون ظرفي في إطار سياسة تقوم على توزيع الريع ؟ نختبر ذلك من خلال تتبع معدلات التغير في مساهمة كل عامل من فائض صافي الاستغلال[1] كمؤشر عن انتاجية العامل و حجم الاستخدام .

في الحالة العادية تغير حجم قوة العمل يؤدي إلى تغير في قيمة فائض الاستغلال الصافي، مناسب له أو أكبر منه، والإشكال لما يكون هناك زيادة في حجم قوة العمل ولا يقابلها زيادة في الفائض بالمستوى المطلوب، وهنا نكون أمام إما إنتاجية متناقصة للعمل، أو وجود بطالة مقنعة أو كليهما.

لأن حاصل قسمة قيمة فائض الاستغلال على عدد أفراد قوة العمل المشتغلة ،يعطي قيمة مساهمة كل فرد في فائض الاستغلال، وما هذا إلا تعبير عن إيراد إنتاجية عنصر العمل، ومتغير الإنتاجية هو العنصر الأساسي في قرار طلب العمل لدى المنتجين وأصحاب المؤسسات – قد لا يكون كذلك لدى مؤسسات الدولة-، وهذا ما يقودنا إلى معرفة طبيعة التشغيل في الاقتصاد الجزائري إجمالاً (لكل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات)، متتبعين بذلك تغيرات فائض الاستغلال الصافي و حجم قوة العمل ومساهمة الفرد العامل في فائض الاستغلال ومن ثَم تطور إنتاجية عنصر العمل، أخذين بالاعتبار كون الطابع الذي يغلب على النشاط إن كان خاصاً أو عاماً .

1 : **فائض الاستغلال الصافي=** قيمة الإنتاج الكلي –(قيمة قوة العمل (رأس مال متغير) +الاهتلاكات والاستهلاكات الوسيطة أو الإنتاجية (رأس مال ثابت)).

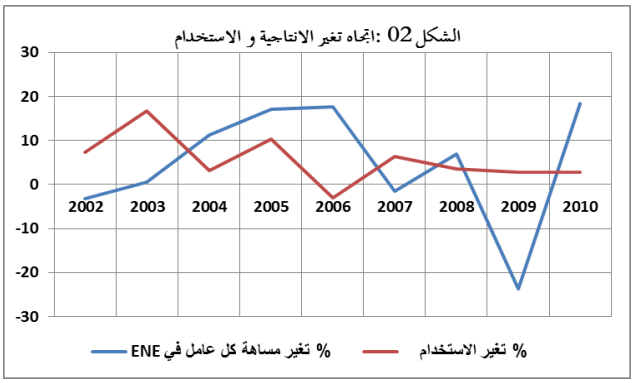

اختصارا تذبذب قوي في نسبة تغير الإنتاجية على طول فترة الدراسة (وهي فترة قصيرة) كان من المفترض أن نسبة تغير الإنتاجية فيها على الأقل تكون ثابتة، وهذا راجع الى التشغيل غير المنتج في اطار سياسات تشغيل يرعى فيها الاجانب الاجتماعي أكثر منه اقتصادي. وما يدعم هذا أن استجابة القطاع الخاص للتغير الحاصل في قيمة مساهمة العامل في فائض الاستغلال الصافي أسرع من القطاع العام، فانخفاض قيمة مساهمة العامل في فائض الاستغلال بالقطاع الاقتصادي الذي يشكل فيه القطاع الخاصة النسبة الكبيرة من النشاط ، يقابلها مباشرة تراجع في الاستخدام(تصحيح الوضع) . وهذا يبين أن الجهاز الإنتاجي غير مرن – ليس تماما – لتغير حجم قوة العمل المشتغلة ،فالزيادة في قوة العمل المشتغلة لا تقابلها زيادة بالمستوى المطلوب في حجم فائض الاستغلال الصافي .

ملاحظات و توصيات

حجم المخصصات المالية في تمويل الاستراتيجية التنموية للفترة 2001-2014 (في حدود ½ تريليون دولار)كبير برره الأهداف و المحاور الكبرى لهذ الاستراتيجية التنمية، الا أن الواقع يعطي نتائج أقل مما كان مسطرا له وهذا مؤشر على تدني جودة الاستثمارات وكذا الجدوى الاقتصادية لها اي نجد اعادة تقييم المشاريع الاستثمارية تفوق ضعفين واكثر من القيمة المخطط للمشروع. وهنا يجب بكل مسؤولية وشفافية – وبوطنية - إعادة توجيه الفائض الاقتصادي وبالأخص العوائد البترولية - الريع- ، وفقًا لخطة استراتيجية متكاملة، متوسطة وطويلة المدى، دون الحلول الظرفية والمؤقتة، مع المراجع المستمرة المقارنة بين مستويات الاستثمار المنجزة ومعدلات النمو المحققة، وبين معدلات النمو المبرمجة ومعدلات النمو المحققة. عمومًا أهم الملاحظات المسجلة على المستوى الكلي للاقتصاد وعلى مستوى سوق العمل نختصرها فيما يلي :

1. جودة الاستثمار متدنية ادت الى فعالية تشغيلية متدنية .
2. إنعاش الاقتصاد من خلال إنعاش الطلب الوطني دون تضخيم الطلب على الاستيراد ،كان مجرد أمل، بسبب عدم مرونة قطاع الانتاج و التوجه الاستهلاكي المفرط نحو الخارج.
3. عدم واقعية السياسات الحكومية في مجال التشغيل و تركيزها على هدف الحد من البطالة كمطلب اجتماعي ملح، ما أدى الى تراكم و تضخم عنصر العمل بالقطاع الحكومي .

4. الاجور كمكافئة لعنصر العمل في لمشاركته في عملية الانتاج لا تستند الى مقاربة المكافئة بالإنتاجية ، ويظهر هذا جليا بالقطاع العام ، وبالقطاع الخاص في ظل مجموعة من الضغوط الاجتماعية . كل هذا لا يدعم عمل اليات سوق العمل بحرية.

لذا يجب الاخذ بعين الاعتبار ما يلي :

أولا:

1) إعادة توزيع الدخل الوطني بغرض الحد من الدخول الموجهة للاستهلاك غير الضروري.
2) ضغط الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة إلى أقصى حد.
3) مواجهة خطر التضخم – الاستهلاكي - و الحد منه، بتكثيف الزراعة وزيادة الاهتمام بالوسائل المؤدية إلى زيادة الإنتاج الزراعي.
4) حسن توزيع الموارد المادية و المالية بين قطاعي الإنتاج و الاستهلاك.

الثانية : عدم التركيز على تحرير التجارة الخارجية فقط، وإنما التركيز كذلك على الدفع بعجلة الاستثمارات المحلية والأجنبية ،خاصة في مجال الصناعة لأهميتها القصوى في التنمية الاقتصادية و التطوير الاجتماعي، ولما تتيحه من قيمة مضافة كبيرة إلى الدخل الوطني ، ولما تؤدي إليه من تحويل الاقتصاد الجزائري من وضعه الحالي إلى اقتصاد متقدم متوازن.

ثالثا: خلق إطارا مؤسسي يمتاز بمرونة كافية من شأنه أن يخلق نفس القدر من المرونة بسوق العمل.

---

[1] : **عمر محي الدين** ،التنمية و التخطيط الاقتصادي ،(دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان) ، ص:269

راجع كذلك : المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل (الجزائر)، دروس في التخطيط الاقتصادي و التنمية ، (معهد العمل العربي)

[2]: **عبد الله بن عيدة**،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط –الجزائر ، *الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية*،إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الثانية 2005، ص:355 .

[3]:**عبد الله بن عيدة**،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ،ص ص :358 .

[4] : : **انظر** :

Abdelmadjid BOUZIDI ,Emploi et chômage en Algérie (1967-1983),*Cahiers du CREAD n°2,2ème trimestre 1984,* les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

[5] : **Saïd CHIKHI,**Ajustement structurel, configuration sociale et précarisation des conditions d'existence en Algérie **,***Cahiers du CREAD n°37,1er trimestre 1994*,les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

[6] : **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مشروع تقرير حول : نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر ، الدورة العادية السادسة والعشرون، الجزائر ،جويلية 2005.ص .ص :41 ، 42 .

[7] : **رمزي زكي** ،الموقف الراهن لازمة الديون الخارجية :نحو رؤية عربية، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ،السنة 20،العدد 3-4 (خريف –شتاء1992) ،ص:210 .

[8]: **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،مرجع سابق ، ص : 47 .

[9] : **قدي عبد المجيد** ،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:محاولة تقويمية ،

Cahiers du CREAD n°61,3ème trimestre 2002, les cahiers du **CREAD** ,CD-ROM

[10] : قال رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في حديثه عن برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو :"... إن مجموع مخصصات الميزانية ، البالغ 144 مليار دولار عظيم الوقع في الأذهان والأنفس ، إلا أنه روعي في تحديده ما ترتب عن الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000 من تأخر في تطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية وفي مسار الإصلاحات " ، وقال :" تحدونا الرغبة في أن نشجع تشجيعاً مباشرًا المؤسسات الإنتاجية التي تشكل محورا دائما لتنميتنا ،سواء تعلق الأمر بإنشائها أو بازدهارها الاقتصادي ": (خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح اجتماع الحكومة و الولاة ، وثيقة نشرة على جريدة الشعب ، العدد 14140 ، بتاريخ 10 ديسمبر 2006) .

[11] : **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي** ،تقرير حول :الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة العشرون نوفمبر 2001،ص:237

[12] : **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي**،مرجع سابق ،ص . ص :237، 239 .

[13] : المرجع نفسه ص :127.

[14] : المرجع نفسه ص :196.

[15] : **انظر** :وزارة التعلم العالي و البحث العلمي – الجزائر*www.mesrs.dz*، ومعطيات الديوان الوطني للإحصاء:www.ons.dz

[16] : **انظر** :

Banque d'Algérie,lesrapportsde *: EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE*